قضية جنوب السودان
وتطـوراتهـا التـــاريخيـة

حيدر زكي عبد الكريم

أستاذ التعليم الثانوي - وزارة التربية

كاتب وصحفي

ذي قار – جمهورية العراق

مُلَخّصْ

لقد كانت لقضايا القارة الافريقية أهمية ومثار جدل واهتمام لكثير من الباحثين كذلك برزت العديد من القضايا ومنها على سبيل المثال لا الحصر قضية جنوب السودان التي تسببت بأطول حرب أهلية في القارة الإفريقية فمنذ نشأتها ومخططات الاستعمار تساهم في توسيع الهوة واخذ النزاع يأخذ أشكالاً عنصرية ودينية واقتصادية، وعلى الرغم من الاتفاقيات ومؤتمرات السلام إلا أن القوى الداخلية سواء من الحكومة أو المعارضة (أنصار الأقاليم والفدرالية) لم تعط فرصة كافية للعمل نحو الحفاظ على وحدة الوطن وحتى وإن ظهرت شخصيات تحاول وضع العربة على الطريق. لقد كانت الدساتير في السودان في ظل فترة الحكم الاستعماري أو بعد الاستقلال تتخللها السلبيات والايجابيات معًا، وهذا شيء طبيعي لأن الدساتير من صنع الإنسان لكن إعطاء الحقوق تختلف من نظرة إنسان إلى آخر، فكانت مسالة إقليم الجنوب والأقاليم الأخرى التي بدأت تبرز على السطح مثل إقليم دارفور الغربي، ومحاولات التسوية التي جعلت من إقليم الجنوب يقرر أن يحكم نفسه بنفسه، فمنذ اتفاقية جوبا ١٩٧٢ والاتفاقيات الأخرى وآخرها عام ٢٠٠٥م وتحديد المصير سنة ٢٠١١ ليصبح الإقليم "جمهورية جنوب السودان" كانت الاحداث في مّد وجزر بين الاطراف المتنازعة ولم تكن بأي حال من الاحوال في صالح وحدة السودان.

كلمات مفتاحية:

تاريخ السودان، القارة الإفريقية، الشعب السوداني، الإدارة البريطانية، الجمهورية السودانية

مُقَدِّمَةٌ

لقد تناول عدد كبير من الباحثين إحداث القارة الإفريقية بشكل عام والسودان جزء من تلك الأحداث بشكله العربي الأفريقي أولا وشكله الإفريقي عموما، خلال حّقب التاريخ المختلفة ومنها فترة الاحتلال العثماني والاحتلال البريطاني وما بعد الاستقلال وقد ساعد على ذلك وفرة المصادر والمراجع ومراكز الدراسات وغيرها. إن مشكلة جنوب السودان لفتت انتباه العديد من الباحثين وذلك من خلال ما مرّ به القطر السوداني من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية خلال تلك الحقب وتبيين خلفياتها وايجابياتها وسلبياتها، كما أن تاريخ السودان ومشكلة الجنوب هو تاريخ البشر الذي انعكس واقعه على السودان كوطن وكشعب بكل أطيافه.

لعب السودان دورًا مهمًا في حياة البلاد المصرية وكان فيما مضى يحسب امتدادًا طبيعيا لها، بالرغم من خضوع السودان رمزيا لمصر آنذاك، وشكل حكمه الشبه قبلي من قبل أمراء على مقاطعات ويخضع هؤلاء لمن تخضع له من السلطات الأقوى أو الأعلى التي تسيطر على البلاد برمتها نوعا ما، حاولت الإدارة البريطانية في السودان كسب الرأي العام فعمدت إلى أنشاء دستور ومؤسسات دستورية في الشمال والجنوب محاولة منها بشكل توحي من خلاله تقليل الفوارق ولكن الواقع غير كذلك من خلال ما تعمق من اختلافات تحول إلى خلافات مستديمة

ومنها مسالة العرق أو الأصول واللغة والجانب الاقتصادي والاجتماعي والفوارق الأخرى وطبيعة الحكم السائد.

بعد حركة تصفية الاستعمار وظهور الكتل الوطنية من مختلف التيارات السياسية لم يكن جنوب السودان بعيدا عن تلك المتغيرات السياسية ما بعد الاستقلال والتي فيها توجه السودان بمرحلة سياسية جديدة تميزت بظهور الخلافات بين أطراف الحركة الوطنية ذات الطابع العسكري والحركة الوطنية ذات الطابع المدني البرلماني وكانت الأولى لها اليد الطولى في التحكم بمجريات الأمور واتخاذ مواقف محددة من مشكلة الجنوب ومجابهة الأخيرة لحل مشاكلها بالاستعانة بإطراق خارجية وداخلية من وجهة نظر البعض لتحقيق إلى ما يرغب به أنصار الجنوب السوداني ولتأخذ مطالبهم الحقوق الفدرالية كشكل أول ومن ثم حكم ذاتي أو ما شابه ذلك ومن ثم الطابع المسلح والاتفاقيات مع الحكومة المركزية إلى أن تحقق الانفصال وأصبح الجنوب "جمهورية الجنوب".

تم الاستعانة بكتابة هذه الموضوع بمنهج البحث التاريخي مع استخدام الأسلوب الاسترداد "الذي يرد الظاهرة الى وقت حدوثها " لأنه شكل من أشكال الكتابة التاريخية أيضًا، ولا ندعي إننا بلغنا حد الكمال في هذا الموضوع المتواضع، فإن ذلك طموح يصعب الوصول إليه، لكننا سلطنا الضوء على موضوع مازال حتى الآن ميدانًا واسعًا لكل مَنْ يرد من الباحثين معالجة جوانب تلك المسألة من مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

قضية جنوب السودان

كان السودان فيما مضى امتدادًا طبيعيًا لمصر ولما استولت الدولة العثمانية على مصر كان من البديهي ان يخضع أمراء السودان للسلطات العثمانية، وكان هذا الخضوع اسميًا. وحينما تولى محمد علي أمر مصر (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، أرسل جيشًا لتنظيم الإدارة فيه وخلال تلك الفترة ثارت السودان بزعامة محمد المهدي (١٨٨١-١٨٩٨).

حاول الانكليز بعد وصولهم إلى المنطقة فعليًا تعزيز دورهم في السودان للتوغل نحو افريقيا، واستلموا السلطة باسم الحكم الثنائي وفي سنة ١٩١٣ استقل السودان ماليًا عن مصر، وفي سنة ١٩٢٤ قتل حاكم السودان العام فرأت الحكومة الانكليزية الفرصة مؤاتية للقضاء على الوحدة السودانية المصرية ودام الأمر حتى سنة ١٩٣٦ حيث عقدت اتفاقية بين مصر وبريطانيا، وحاولت مصر تجديد علاقاتها بالسودان من خلال تشكيل برلمان محلي موالي لسياسة بريطانيا بعد سنة ١٩٤٤. وبعد ثورة ١٩٥٢/٧/٢٣ في مصر، ظهرت في السودان حركتان الأولى تؤيد سياسة مصر وتقوم على استقلال السودان وإيجاد اتحاد وثيق بين البلدين، والثانية ترى الاستقلال مع الانفصال التام، وقد استقل السودان سنة ١٩٥٦.[١]

أما بخصوص قضية جنوب السودان، فهي تُعَدّ من القضايا الشديدة التعقيد التي كانت تواجه حركة التحرر العربي بشكل عام وحركة التحرر الوطني السوداني بشكل خاص. يعتبر سكان السودان خليطًا من الحضر والبدو عمومًا وبلاد السودان بلاد زراعية على الرغم من بخل تربتها والفضل يرجع إلى نجاح الزراعة فيها إلى نهر النيل ووسائل الري التي انبثقت عنه.[٢]

ويتكون العنصر السكاني من القبائل منهم العرب كقبيلة الرشايدة والكبابيش، وهناك قبائل غلبت عليها السحنة الافريقية كالزريقات والتعايشة.[٣] ومن هذا الخليط أصبح بشكل عام العنصران الحامي والنيلي يدين معظم سكان الشمال بالإسلام ولغتهم العربية، أما سكان الجنوب فهم خليط من عناصر مختلفة وغير متجانسة تتكلم عدد من اللغات المحلية، وهذه الفروق سمحت للمستغلين بنشر ديانات أخرى بينهم بالقوة أحياناً وعلى اعتماد اللغة الانكليزية لغة رسمية في تلك المناطق، إلا أن هذا لا يمنع من ملاحظة النسيج الاجتماعي المتلاحم بين العناصر الاثنية والدينية في السودان عن طريق الترابط الاقتصادي والثقافي والمصالح المشتركة الأخرى.[٤]

لقد مرَّالجنوب في تطورات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية تبدأ من القرن التاسع عشر بالتحديد ما بين عامي (١٨٣٨-١٨٩٨) فترة الحكم التركي (العثماني) ومن ثَمَّ قيام الدولة المهدية.

سادت الجنوب تجارة الرقيق، وأصبحت مصدر ثروة وربح خصوصًا لتجار الشمال الذين كانوا وكلاء التجار الكبار في العالم. هذا الوضع أدى بالتأكيد الى وقف عجلة التطور في الجنوب وخلق تناقضًا اقتصاديًا واجتماعيًا بين الفصائل الشمالية والجنوبية وأسهم في ذلك رجال التبشير والإرساليات من خلال الدعاية والتربية باتجاه الانفصال والانعزال والقي اللوم على تجار الرقيق العرب على اعتبار ان العرب في شمال السودان هم أصحاب هذه المهنة وليس هناك غيرهم.[٥]

ولإعطاء صورة أكثر وضوحًا عن أصول الشعب السوداني الذي يسمى بالأسمر جاء أصلاً من بلاد العرب مع موجات الهجرة المتعاقبة من شبه الجزيرة العربية وانتشار الإسلام فيما بعد، والنوع الأسود (من المصدر) هم سكان الجنوب الذين ينتمون إلى افريقيا الاستوائية. كما أن اختلاف العناصر جعل هناك فوراق حضارية بين الشمال والجنوب وتبرز بشكل أكثر في الجنوب حيث يتألف السكان من ثلاث مجموعات النيليون – يتألفون من النوير والرنكا والشلوك ويسكنون مناطق بحر الغزال وأعالي النيل ويعتمدون على الزراعة وتربية الحيوانات، أما النيليون الحاميون – يتالفون من الموالي والبوبا والاتوكا ويسكنون في المناطق الاستوائية، وأما الازاندي فهي قبائل

صغيرة تسكن جنوب غرب السودان.[٦] والجدير بالذكر؛ أنه يوجد في جنوب السودان (٥٧٢) قبيلة أكبرها قبيلة الدستيكا وحوالي (٣٩%) من سكانه من أصل عربي.[٧]

لقد أسهمت الاختلافات العرقية والسلالية الى استخدام لغات مختلفة مثل البادية والنيلية، وبالنسبة للناحية الدينية، فكانت ومازالت الوثنية منتشرة في بعض مناطق جنوب السودان. وكان للديانة المسيحية انتشارها بعد الدور الذي لعبته مدارس التنصير، كما أن رجال الدين المسيحيين كانوا حذرين خلال تلك الفترة من انتشار الإسلام في الجنوب وانتشار اللغة العربية، كذلك بدأ التمهيد لنشر الديانة المسيحية واللغة الانكليزية.[٨] يرى أحد الباحثين، على العموم أن الروح الدينية في السودان تكون بعض الأحيان شديدة وحسب الرقعة الجغرافية لقوتها وتأثيرها وللدين في نفوس العامة من الناس مكانة كبيرة في تلك المناطق.

ومن أبرز الطوائف في داخل السودان، طائفة الأنصار وطائفة الختمية، وبدأت تظهر خلال القرن العشرين حركات الإصلاح الديني التي تدعو إلى الرجوع للسلف الصالح من وجهة نظر هذه الحركات. ويصف أحد المعاصرين عن رؤيته في هذا الجانب: "مررنا بطريقنا بمقبرة وطنية قبورها لاصقة بالأرض، فرأينا فوق بعض القبور رايات صغيرة مثل التي يلعب بها الأطفال – فسألنا شخص عنها – فقال: أن بعض النسوة يأتين بهذه الأعلام للتقرب الى صاحب القبر الذي يكون من المشايخ المعتقدين عندهن، وذلك لكي يشفع لهن عند الله في قضاء حوائجهن، كما يخيل لهن".[٩]

وأثناء تلك الفترة كان التنافس الاستعماري الأوربي واضحًا خصوصًا أن السودان الطريق المؤدي الى أواسط أفريقيا، والنيل هو الطريق الطبيعي المؤدي إلى قلب أفريقيا يضاف إلى ذلك أهمية السودان بالنسبة لمصر. وما يمكن ملاحظته من هذا التنافس الاستعماري أو الصراع المباشر على السودان بعد استيلاء بريطانيا على مصر وخلال تلك الفترة تم تعيين الجنرال غوردن (Gourden) حاكمًا عامًا على جميع السودان سنة ١٨٧٧ وتم وضع دستور ١٨٨٠ لمصر ليتم وضع السودان ضمن الانتخابات وتكوين المجلس النيابي، لكن الانتخابات لم تحدث بسبب ثورة أحمد عرابي سنة ١٨٨٢م.

كما كان لجنوب السودان اهتمام من وجهة نظر المؤرخين الغربيين وعلى سبيل المثال المفكر البريطاني أرنولد توينبي (Twenbie): "أن قضية السودان هي قضية أفريقيا المنقسمة إلى قسمين، مجسدة في نطاق محدود، ولذا فإن السودان إذ يحمل مصيره بين يديه يحمل مصير افريقيا في الوقت نفسه، فإذا نجح السودان في التوفيق بين العنصرين الذين يتألف منهما شعبه سيكون قد قام بعمل كبير للقارة بأسرها، أما إذا احتدم الصراع في السودان وطال زمانه فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الصراع والتوتر بين قسمي أفريقيا في كل مكان وسيتحول جنوب السودان سواء طال الزمن أم قصر الى بؤرة لهذا الأمر، فإن انشطار القارة الأفريقية قد يصبح نهائيًا".[١٠]

بعد فترة بالتحديد في سنة ١٩٢٢، حددت لائحة (الأقاليم المقفلة) وشملت جوازات السفر وتصاريح المرور، ونصت على حق الحاكم العام في اعتبار أي جزء من السودان منطقة مغلقة، إذ جاء في المادة (٢٢) من اللائحة: "من حق الحاكم العام أن يعتبر أي اقليم منطقة مغلقة إغلاقًا كاملاً أو جزئيًا بالنسبة للسوداني وغير السوداني، كما منحت المادة (٢٣) إغلاق أي منطقة من السودان في وجه التجارة التي يقوم بها أشخاص من غير القاطنين تلك المنطقة".[١١] ويمكن القول؛ أن إجراءات الإدارة البريطانية خلال الفترة (١٩٢٢-١٩٤٥) قد جعلت من الجنوب إقليمًا له خصوصية. ومما تجدر الإشارة إليه؛ أن التأخر في الجنوب السوداني ليس فقط سياسي واقتصادي واجتماعي على ما هو في الشمال، وإنما حتى عن الدول الافريقية المجاورة الأخرى.

حاولت الإدارة البريطانية أن تستغل الجنوبيين ومنذ العام ١٩٤٥، واتخذت هذه السياسة شكلاً أكثر خطورة حيث كتب الحاكم البريطاني إلى المندوب السامي في القاهرة: "أن السياسة المقررة هي مراعاة الشعوب القاطنة جنوب السودان هي بغير شك شعوب افريقية زنجية، وأن واجبنا الاسمي هو العمل بأسرع ما نستطيع لإتمام التنمية الاقتصادية والتعليمية بين هذه الشعوب على أسس افريقية وزنجية وليس على أسس عربية او شرق أوسطية."*

عقد مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ وقدم هذا المؤتمر توصيات لتقريب الشمال من الجنوب وأهم هذه التوصيات: "إلغاء المجلس الاستشاري لشمال السودان، انشاء جمعية تشريعية تمثل فيها المديريات الجنوبية الى جانب الشمالية وقد أعلن جميع ممثلي الجنوب باستثناء واحد أو اثنين من زعماء المديرية الاستوائية، ضرورة قيام الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب وان الجنوب لا يمكن أن يبقى مستقلاً أو أن يضم في اتحاد مع أوغندا".[١٢]

كان السودان في تلك الأثناء يسعى لنيل الاستقلال، حيث اجتمع البرلمان السوداني في نهاية العام ١٩٥٥ للتداول في اقتراح إعلان الاستقلال مع ظهور موقف موحد نحو الاستقلال برز الجنوبيين لإعلان شرطهم فيما بعد الاستقلال على أن يكون شكل الحكم هو فدرالي. وبحلول العام ١٩٥٦ أعلن الاستقلال وقيام الجمهورية السودانية وقد طبق نظام الحكم الذاتي في الجنوب سنة ١٩٥٧، ولم يكن قادة الجنوب يطلبون أكثر من مسايرة الشمال في التقدم الاقتصادي والسياسي، وعلى الرغم من تعدد الخطوات التي اتخذت في كافة المجالات فإن المسالة السياسية لم تحل جذريًا.

وعلى الرغم من أن الجنوب كان متحدًا مع الشمال من الناحية الشكلية، فقد بقي في عزلته متمسكًا بكيانه المستقل، ولم يكن من السهل القضاء خلال بضع سنوات من الديمقراطية البرلمانية على الآثار التي أوجدها البريطانيون طيلة خمسين عامًا. وعلى الجانب الآخر كانت أحزاب الشمال تركز اهتمامها على شخص الحاكم أكثر ما تهتم بدراسة المشاكل القائمة في الشمال والجنوب، وكان لهذا كله آثاره الضارة في الجنوب، فقد استخدم رجال جمعيات التنصير ودعاة الانفصال من أبناء الجنوب هذه الأحداث لزيادة نشاطهم وتوسيع دعايتهم ضد الشمال.

وخلال هذه الفترة من السخط في الشمال والجنوب ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطراب السياسي تقدم الجيش في ١٩٥٨/١١/١٧ واستولى على السلطة بانقلاب أبيض يقوده الفريق إبراهيم عبود.[١٣] وكان التفاوت كبير بين الإقليمين الشمالي والجنوبي وعلى أثر هذا الانقلاب العسكري تم إلغاء قانون المناطق المقفلة عام ١٩٦٢.[١٤] قام الحكم العسكري بتركيز نشاطه على معالجة الوضع الاقتصادي ولم يلتفت في البدء لمشكلة الجنوب، ولكنه بعد ذلك عمل على قمع المعارض وكان متعجلاً في نشر اللغة العربية وبسط القواعد الإسلامية في الجنوب اعتقادًا منه بأن هذا هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الوحدة في المستقبل.

وكانت الأحداث السياسية في جنوب السودان تسير في ذلك الوقت في اتجاه جديد، إذ أدت إجراءات القمع التي اتخذها الجيش في الجنوب إلى انتقال آلاف الجنوبيين إلى خارج السودان، إلى أوغندا وكينيا وأثيوبيا وشكلوا تنظيمات معارضة مثل "رابطة السودان المسيحية"، والاتحاد الوطني للمناطق المغلقة في السودان الأفريقي. أما في داخل الجنوب فقد اشتعلت الاضطرابات في أنحائه على أثر صدور مرسوم الخاص برجال التنصير وشهد العام ١٩٦٣ ظهور جمعية "انيانيا" وبدأت فيما بعد بحرب العصابات.[١٥]

جاءت ثورة تشرين الأول ١٩٦٤، والتي أنهت الحكم العسكري في السودان لكن الحال لم يستمر كما هو عليه، فقد جاءت حركة عسكرية جديدة للسودان في ١٩٦٨/٥/٢٥ يقودها اللواء جعفر النميري وكان أول تصريح للرئيس الجديد: "بأن حكومته تدرك الأبعاد الحقيقة لمسالة الجنوب، وأن حكومته تعترف بالفوارق البسيطة ومنها الاقتصادية والاجتماعية، وقد قررت منح الجنوب حكمًا ذاتيًا في نطاق السودان الموحد".

لقد جاء إعلان جعفر النميري تماشيًا مع أهداف حركته الثورية الاشتراكية، ولإثبات النوايا الحسنة أعلنت الحكومة مجموعة من القرارات منها لشؤون الجنوب ولجان للتعمير والتعليم والصحة وفي ١٩٦٩/٦/٩ وعدت الحكومة بالحكم الذاتي للإقليم الجنوبي، في الوقت ذاته لم يستطيع بعض الساسة اصحاب الارتباط الخارجي التفاهم والتعاون مع المرحلة او السلطة الجديدة، فقد اتخذ الساسة الجنوبيين الدول الافريقية المجاورة مركزًا لنشاطهم والبعض الآخر منهم اخذ يبحث عن مساندة من أوربا الغربية مثل ما حدث من دعم المجلس الأعلى للكنائس في إيطاليا وتأسيس رابطة الجنوب السوداني التي يقودها الدكتور القس فرانك ومنظمة اكيتو – ميكو في جمهورية ألمانيا الغربية.[١٦]

تصاعد الموقف تدريجيًا حول قضية الجنوب السوداني واهتمام الأقطار العربية بذلك، فقد كانت وحدوية وترفع شعارًا: "لا حدود وطن واحد". ولم تكن هذه المفاهيم تروق لبعض القوى في كل أرجاء الوطن العربي ومنهم الجنوبيين في السودان وتبلور هذا الرفض بشكل واضح خصوصًا بعد مبادرة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حول إنشاء نواة لقيام (اتحاد الجمهوريات العربية) في نهاية العام ١٩٦٩ وبعد تبلور شكل هذا الاتحاد في ميثاق طرابلس بين مصر وليبيا والسودان. لم تكن السودان بعيدة عن هذه الأحداث وصادف ظهور قوى سياسية تعارض توجهات النظام وسعيها للقيام بحركة ضد السلطة وتغيير نظام الحكم الذي يقوده الرئيس جعفر النميري في أواسط العام ١٩٧٠، وكان بتدبير أساسي من الحزب الشيوعي السوداني والذي يعتبر مساند رئيس لقضية الجنوب، لكن الحركة المذكورة فشلت في تحقيق أهدافها وساهمت دول ميثاق طرابلس في إجهاض الحركة، وفي هذا الصدد أشار الرئيس محمد أنور السادات: "بأن اتحاد الجمهوريات العربية قد ولد وله أسنان حامية وبأن أسنانه قد بانت في السودان".[١٧]

وبعد مباحثات طويلة ساهمت فيها أطراف دولية تم في أديس ابابا* (مارس/ آذار) ١٩٧٢ اتفاقية حدد الرئيس النميري فيها منحه للمديريات الجنوبية الثلاث حكمًا ذاتيًا.[١٨] لقد وضعت هذه الاتفاقية* حدًا لحرب استمرت لسنين طويلة ووصل عدد ضحاياها إلى نصف مليون نسمة بين قتيل وجريح، وخلال العام ١٩٨٣ عادت مشكلة جنوب السودان للظهور في أيار ١٩٨٥، وبعد نهاية حكم الرئيس جعفر النميري استمر الوضع غير مستقر حتى حزيران ١٩٨٩ عندما استولت مجموعة من الضباط بقيادة الفريق عمر حسن البشير على السلطة وكونت مجلس للثورة وكانت الحركة الأخيرة تخلو من أي دماء إلا باستثناء مقتل جندي وطبيب عسكري.[١٩]

يصف أحد المؤرخين الغربيين مع تغيرات عام ١٩٨٩ في السودان: "بعد وصول الجنرال عمر حسن البشير والإسلاميين للسلطة بقيادة المنظر حسن الترابي أعلنت حركة المعارضة عن تشكيلها الجديد بقيادة الكولونيل ج – غارنق (جون قرنق) وقامت أثيوبيا بدعمه بسبب خلافاتها مع حكومة الخرطوم، وأعلنت حركة المعارضة – منذ تشكيلها ان هدفها توحيد السودان لا تقسيمه، كما تهدف إلى تشكيل سودان عادل". وفي حقيقة الأمر؛ أن حركة المعارضة نادت بالاقتسام العادل للسلطة

والثروة وتنادي برفع الظلم عن سكان إقليم الجنوب على حد تعبير المؤرخ دوغلاس جونسون.

وكان لتطبيق الشريعة الإسلامية على إقليم الجنوب بعد وصول الرئيس عمر حسن البشير ودعم النظام الإيراني له خلال تطور العلاقات في تسعينات القرن الماضي، وكذلك التقارب الذي حصل مع الأنظمة الأصولية (يقصد المتشددة) كما يصفها، أسهمت بتأزم الموقف مع المعارضة وخصوصًا مع (جيش التحرير الشعبي السوداني). كما أسهمت قضايا أخرى داخلية في تأزم الموقف بين السلطة والأقاليم مثل إقليم دارفور واندلاع الصراع المسلح (الحرب الأهلية) الذي أسهم بتدخلات دولية فيما بعد.[٢٠]

خَاتِمَةٌ

إن أحداث القارة الأفريقية – والسودان هي جزء من كل وحلقة في سلسلة، هي نتاج التناقضات بين المراكز والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما أدى إلى إن تتراكم عوامل أدت بالتالي إلى نتائج ليست في صالح القطر السوداني ويمكن ملاحظة ما يأتي:

- إن الجزء الجنوبي من السودان هو قضية إفريقيا العربية وإفريقيا الأفريقية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- كان لانتشار ثقافة العنف في بعض مناطق السودان وغياب مبادئ الحرية وسيطرة الدول الاستعمارية على السودان واستغلاله يضاف لها عوامل انتشار الفقر والجهل والمرض وعدم المساواة بين الأجناس البشرية وتدمير الثقافات الشعبية والمظاهر الحضارية سبب في تطور قضية جنوب السودان التي طابعًا خاصًا لتتحول من مشكلة معقدة الحل إلى قضية إقليمية.
- أسهمت بعض الأطراف الداخلية من كلا الطرفان بشكل كبير في تعميق هوة الخلاف من تراكمات الاستعمار وما تركه من إرث ثقيل في تعزيز الفوارق الدينية والخصوصية اللغوية والحياة الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب ودور الحركات العسكرية وسيادة النظام في الاتجاه الواحد وانعدام التعددية الحزبية أو السياسية في بعض الأوقات من ذلك التاريخ.
- اتفاقيات التهدئة وظهور تدخلات خارجية لتقليل الثقة من أطراف إقليمية افريقية- افريقية لمصالح وأهداف متعددة وما رافقها من انهيار اتفاق السلام بين الأطراف المعارضة المسلحة، توجهت القضية نحو مفترق طرق إلى اتفاق حسم ومن ثَمَّ تقرير المصير برعاية دولية.

الهَوامِشُ

(١) إحسان حقي، **أفريقية الحرة –بلاد الأمل والرخاء**، ط١، بيروت ١٩٦٢، ص٤٩-٥٠.

(٢) المرجع ذاته، ص٥١-٥٢.

(٣) طارق جامباز، د. روزان دزئي، **كوردستان العراق وجنوب السودان من الحكم الذاتي إلى الفيدرالية –دراسة مقارنة**، ط١، اربيل،٢٠٠٨، ص٧؛ للمزيد يمكن مراجعة: د. عبده مختار موسى، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٥ وما بعدها.

(٤) **مجلة الهدف**، العدد ١٦٨، ١٩٧٢/٩/٩؛ حول لغات القارة يمكن مراجعة: د. محمد رياض، د. كوثر عبد الرسول، **أفريقيا دراسة لمقومات القارة**، ط١، بيروت، ١٩٧٣، ص٣١٥ وما بعدها.

(٥) **مجلة الهدف**، العدد (١٦٨).

(٦) محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٠٠.

(٧) طارق جامباز، المرجع السابق، ص١١.

(٨) محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص٣٠١-٣٠٢؛ كذلك حول البعد الديني يمكن مراجعة: د. عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص٩٣.

(٩) محمد بن ناصر العبودي، **أفريقية الخضراء**، ط١، بيروت، ١٩٦٨، ص٣٨.

(١٠) محمد علي القوزي، **تاريخ العرب المعاصر**، ص٢٨٤-٢٩٩.

(١١) المرجع ذاته، ص ٣٠٤- ٣٠٥.

(١٢) **الشرق الأوسط**: يتفق معظم المؤرخين على مصطلح الشرق الأوسط، أول ظهور له عام ١٩٠٢ من خلال كتابات المؤرخ العسكري الفريد ماهان وحدده بين الهند وشبه جزيرة العرب وكان مصطلح الشرق الأدنى يستخدم بكثرة قبل ظهور مصطلح الشرق الأوسط، وتداول المصطلح كثيرًا مع الحرب العالمية الأولى وما بعدها، ويتضح أن تسمية المصطلح يعكس وجهة نظر غربية، وأبان الحرب العالمية الثانية توسع مصطلح الشرق الأوسط ليشمل مناطق أوسع، ولقد حدد الدكتور جورج لشوفسكي سنة ١٩٥٦ وهو كاتب أمريكي من أصل بولندي منطقة الشرق الأوسط من الاتحاد السوفيتي إلى مصر افريقيا، وأصبح مصطلح الشرق الأوسط هو أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي ويضم أقوامًا وأديانًا شتى، وكذلك هو المجال الذي تلتقي به القارات أوربا وإفريقيا وأسيا، *الشرق الأوسط: للمزيد، يُنظر: د. إبراهيم خليل العلاف على الموقع:
http://www.uluminsania.net

المرجع ذاته، ص٣٠٦؛ حول صراع الهويات يُنظر: د. عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص١٢١.

(١٣) محمد علي القوزي، تاريخ العرب المعاصر، ص٣٠٨-٣٠٩.

(١٤) طارق جامباز، المرجع السابق، ص١٣.

(١٥) محمد علي القوزي، **تاريخ العرب المعاصر**، ص٣٠٩-٣١٠.

(١٦) **مجلة الهدف**، العدد ١٨٢، ١٩٧٢/١٢/١٦.

(١٧) المرجع ذاته.

(١٨) **اتفاقية أديس أبابا**: اجتمع وفدان الأول وفد حكومي برئاسة نائب الرئيس (ابيل البر) ووزراء آخرون، ووصل الوفد أديس أبابا في ١٩٧٢/٢/١٦ والتقى بالوفد الثاني من حركة الاتانيا وكان يتكون من ثمانية أشخاص واجتمع الوفدان في صالة مغلقة واستمرت المفاوضات عشرة أيام بعد إكمال أربع اتفاقيات: ١- الترتيبات الدستورية (الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية) ٢- اتفاقية وقف أطلاق النار ٣- برتوكول عودة اللاجئين٤- ملحقات عن الحقوق الأساسية والحركات العامة وأصبحت سارية المفعول حتى العام ١٩٨٣، * اتفاقية جنوب السودان ١٩٧٢: **مجلة الصحافة**، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٨/٣/١٧، د. محمد علي القوزي، **تاريخ العرب المعاصر**، ص٣١٣.

(١٩) المرجع ذاته، ص٣١٣-٣١٤.

(٢٠) ل- وغلاس جونسون، **قضية جنوب السودان**، شبكة المعلومات الدولية.